وزيد يخلو ما يشا ويختار ما كان لهم الخيرة من امره ضرح
به الا به علم وقال بعضهم لا يجب الاسمعا وهو اختيار بعض
ايمتنا والجمهور وهو كاف في ذلك ووافق وفي عدم جواز
خلو صالح لها اي الامامه عن الارض الخلاف فذهب الاكثر
الى انه لا يجوز خلو الصالح لذلك الامر وان لم يدع ليلا يعطل الاحكام
ويجمع الامه على الضلال وهي المعصومه في الاسلام وبدل على ذلك قول علي
عليه السلام ولا بد من قايم لله بحجه اما ظاهر مشهور او باطن مغمور
وفي كلام الهادي عليه السلام في البالغ المدرك شي من ذلك
وقال بعض الال وغيره بل يجوز خلوها عن ذلك وعليه مشى الامام
عز الدين في شرح البحر قال بعضهم لكن ادلة الجمهور تقتضي لزوم
الظهور والواقع خلاف ذلك واما دليلها من وجهه الشرع
فالاجماع الفعلي من الصحابه فانهم بعد ان تيقن ان رسول الله
صلى فازق الدنيا شارعوا الى الاجتماع في امر رئيس عام لجمع الكلمه
قبل التشتت والتفرق ولم يكن معهم اهم من ذلك الامر العام والحال
ان رسول الله صلى لما يتم امر دفنه وتجهيزه ولم ينكر عليهم في ذلك احد
وانما انكروا ما انكروه من الحزم بالامر دون الاخذ برأي ذي الامر الاعم والاكمل
الاتم وهذا اجماع وكفى به دليلا وكما تقدم من الدليل العقلي

وما

وما شياتي من الاجماع الخاص على ذلك وادلته مشهوره وفي صدور
الطروس منسطوره من كتب الال الكرام وشيعهم الاعلام على اعظم
اتفاق واكمل ابرام فيجب اي الامامه على الصالح لها اي الامامه
وهو من كملت فيه شروطها الخلقيه المقرره والكسبيه المحرره
وموضعها معروف وهذا فيما يجب عليه وقد تقدم دليله ويجب على المكلف
غير المعذور كالاعمى والمقعد والشاب والعبيد غالبا الاعانه من
الاجابه وشاين ما يتعين في ذلك على الناس اذ لا سبيل اي الامامه الا
بذلك وبما لا يتم الواجب الا به حكم وجوبه وادلتها اي هذه الامور
ظاهرة مقررة وقد تقدمت محرره وهذا هو الظاهر من قول الال وفي
الجامع عن المحسن بن يحيى الرخصه في ذلك واستظهر بفعل علي عليه السلام والحسن
قلت وفيه تامل واختلف الال في الطرق الى ذلك المرام فقال انما سعقد
بالرغوه لا غير الى جهاد اعداء الله واقامة حدود الله وملاقاة الحتوف
والكر على الالوف مع الكمال للشروط المعروفه المبسوطه في الاصول
والفروع قال الله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله وقال قل هذه سبيلي ادعوا
ومن سمع واعتنا اهل البيت وهو الداعي الى ذلك وهذا عند غاية الال
وهم الاكثر منهم وعليه الاعتماد وقيل هذا والعقد والاختيار ولو من بعض
اهل الكمال لذلك الامر المراد كان بيعه فضا عدا الخامس وهو قول للمؤيد بالله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)